الإمكانيات الاقتصادية لحل مشكلة القمح فى مصر

أ.د. حمدى الصوالحى

قسم الاقتصاد الزراعى – المركز القومى للبحوث

مقدمة:

يزرع القمح فى أكثر من ٨٠ دولة على مستوى العالم ويستهلك فى جميع دول العالم. ويتركز إنتاج القمح وتصديره فى عشر دول رئيسية تنتج ٧٨٪ من الإنتاج العالمى للقمح خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ وتصدر نحو ٨١٪ من اجمالى الصادرات العالمية للقمح خلال نفس الفترة. وهذه الدول هى الاتحاد الأوربى والصين والهند وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وباكستان وأستراليا وكندا والأرجنتين(١٥).

والقمح أهم محاصيل الحبوب الغذائية فى مصر سواء فى الانتاج أو الاستهلاك أو التجارة الخارجية. وهو المحصول الغذائى الاستراتيجى الأول فى الأمن الغذائى المصرى. ويعتبر القمح أهم سلع الواردات الزراعية والغذائية المصرية. وتمثل قيمة واردات القمح ثلث اجمالى قيمة الواردات الزراعية والغذائية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢. وتكلف واردات القمح المصرى نحو مليار دولار سنويا خلال نفس الفترة. وتعطى السياسة الاقتصادية المصرية الأولوية لواردات القمح فى ميزانية النقد الأجنبى. وتدعم الحكومة القمح ودقيقه والخبز البلدى بنحو ٢,٧٥ مليار جنية فى السنة فى متوسط الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢. وبلغ متوسط استهلاك الفرد المصرى من القمح ١٨٨ كيلو جرام فى السنة. وهو أعلى معدل إستهلاك فردى فى العالم خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ وتعتبر مصر من الدول الرئيسية المستوردة للقمح فى السوق العالمية. وكانت أكبر رابع مستورد للقمح فى العالم بعد روسيا والصين واليابان خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٩. ومع اهتمام الصين وروسيا بزيادة الإنتاج المحلى حققت الاكتفاء الذاتى وتصدر كميات من القمح فى السوق العالمى خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢. ودخلت البرازيل فى قائمة الدول المستوردة الرئيسية للقمح خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣ بمتوسط ٧ مليون طن فى السنة. وأصبحت مصر ثانى مستورد للقمح فى العالم بمتوسط ٦,٦ مليون طن فى السنة خلال تلك الفترة.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة فى قصور الإنتاج المحلى للقمح عن توفير حاجة الاستهلاك، وبالتالى الاعتماد على السوق العالمى فى سد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك بدرجة مرتفعة. وقد بلغت نسبة واردات القمح ٨١٪ من حجم الاستهلاك عام ١٩٨٣. ومع الاهتمام بالإنتاج المحلى انخفضت نسبة واردات القمح الى نصف استهلاك مصر من القمح عام ٢٠٠٢ وتعتبر واردات القمح مشكلة فى

الاقتصاد المصرى بسبب ارتفاع تكلفة واردات القمح وارتفاع تكلفة الدعم نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية فى بعض السنوات إلى الضعف. وأيضا مخاطر استخدام القمح كسلاح اقتصادى وتعريض الأمن الغذائى المصرى للخطر خاصة فى العلاقات الدولية المتغيرة منذ بداية القرن الحادى والعشرون.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على سؤال هام فى الاقتصاد المصرى: هل يمكن سد فجوة القمح بالإمكانيات الاقتصادية المصرية ؟ وفى حالة إذا كان ذلك ممكنا فإن الدراسة تهدف إلى وضع خطة متكاملة لحل مشكلة القمح فى مصر وتقييم تأثير تنفيذ الخطة المقترحة على الاقتصاد المصرى لتساعد صانعى السياسة المصرية ومتخذى القرار فى حل مشكلة القمح فى مصر.

الأسلوب البحثى ومصادر البيانات

استخدم فى هذا البحث الاسلوب الوصفى والتحليل الاحصائى للمتغيرات محل الدراسة. وقد استخدم فى التحليل بيانات سلاسل زمنية للفترة ١٩٨٠-٢٠٠٢ من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى- قطاع الشئون الاقتصادية وبيانات وزارة التموين والتجارة الداخلية وبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وبيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو).

فجوة القمح فى مصر

يعبر الفرق بين كمية الإنتاج المحلى وكمية الاستهلاك المحلى من السلعة عن فجوة السلعة وخاصة إذا كان حجم الاستهلاك أكبر من حجم الإنتاج المحلى. والقمح من السلع الغذائية الرئيسية التى بها فجوة كبيرة ومستمرة. ولقد ارتفعت فجوة القمح فى مصر من ٦,٧ مليون طن تمثل ٧٨,٧٪ من حجم الاستهلاك عام ١٩٨١/١٩٨٠ إلى نحو ٧,٩ مليون طن تمثل ٨٠,٤٪ من حجم الاستهلاك عام ١٩٨٧/١٩٨٦. ومنذ عام ١٩٨٨/١٩٧٧ اتجهت فجوة القمح إلى الانخفاض عاما بعد آخر حتى بلغت ٥,٧ مليون طن تمثل ٤٧٪ من حجم استهلاك القمح عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ وذلك نتيجة زيادة الإنتاج المحلى خلال تلك الفترة بمعدل أعلى من معدل نمو الاستهلاك المحلى من القمح كما فى جدول (٣).

ويتطلب حل مشكلة القمح تحليل جوانب فجوة القمح وهى جانب الإنتاج والعوامل المؤثرة عليه وجانب الاستهلاك والعوامل المؤثرة عليه.

أولا: إنتاج القمح فى مصر

القمح أهم محاصيل الحبوب إنتاجا فى مصر. وتحاول السياسة الزراعية المصرية تنمية الإنتاج المحلى بكل الوسائل لرفع نسبة الاكتفاء الذاتى وتخفيض حجم فجوة القمح. ويوضح جدول

(١) ارتفاع الانتاج المحلى للقمح من ١,٨ مليون طن عام ١٩٨١/١٩٨٠ إلى ٦,٦٢ مليون طن عام ٢٠٠١/٢٠٠١. وتبين المعادلة رقم (٣) بالجدول (٢) أن معدل نمو انتاج القمح بلغ ٢٧٤,١٧ الف طن سنويا تمثل ٧,٣٪ من متوسط انتاج القمح خلال الفترة ١٩٨١/١٩٨٠-٢٠٠٣/٢٠٠٢. وترجع زيادة الانتاج المحلى للقمح إلى زيادة المساحة المزروعة وزيادة انتاجية فدان القمح خلال فترة الدراسة. اذ ارتفعت مساحة القمح من ١,٣٣ مليون فدان عام ١٩٨١/١٩٨٠ إلى ٢,٤٥ مليون فدان عام ٢٠٠٢/٢٠٠١. وتبين المعادلة رقم (١) بالجدول رقم (٢) تزايد مساحة القمح بمعدل معنوى احصائيا نحو ٧٣ ألف فدان سنويا تمثل ٣,٩٤٪ من متوسط مساحة القمح خلال الفترة ١٩٨١/١٩٨٠-٢٠٠٢/٢٠٠١.

وساهمت الجهود العلمية فى زيادة إنتاجية القمح من ١,٣٥ طن للفدان عام ١٩٨١/١٩٨٠ إلى ٢,٧١ طن للفدان عام ٢٠٠٢/٢٠٠١. وتبين المعادلة رقم (٢) بالجدول (٢) تزايد إنتاجية فدان القمح بمعدل معنوى إحصائيا بنحو ٠,٠٧٢ طن تمثل ٣,٤٪ من متوسط إنتاجية فدان القمح خلال الفترة ١٩٨١/١٩٨٠-٢٠٠٢/٢٠٠١.

وتعتبر الأسعار المزرعية أحد العوامل الهامة فى إنتاج القمح فى مصر. ولذا ركزت السياسة الزراعية منذ ١٩٨٥ على رفع السعر المزرعى للقمح لتشجيع الزراع على التوسع فى زراعة القمح. ويوضح جدول (١) ارتفاع السعر المزرعى للقمح من ١٢٥ جنيها للطن عام ١٩٨٥/١٩٨٤ إلى ٤٣٧ جنيها للطن عام ١٩٩٠/١٩٨٩ واستمر الارتفاع سنة بعد أخرى إلى أن بلغ ٧١٣ جنيها للطن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١.

ثانيا: استهلاك القمح فى مصر

يستهلك القمح فى صورة خبز ومنتجات أخرى أهمها المكرونة ويدخل فى صناعات غذائية كثيرة. ولذا فإن الطلب على القمح طلب مشتق من الطلب على منتجاته مثل الخبز والحلويات والمكرونة وطلب الصناعات الغذائية على القمح. واستهلاك القمح فى صورة خبز بأنواعه المختلفة أكبر صور استهلاك القمح فى مصر وتصل إلى نحو ٦٦٪ من إجمالى كمية القمح المستهلك خلال الفترة ١٩٩٩/١٩٩٨-٢٠٠٢/٢٠٠١.

جدول (١) إنتاج القمح فى مصر

خلال الفترة ١٩٨٠/١٩٨١-٢٠٠١/٢٠٠٢

السنوات	المساحة المزروعة ألف فدان	إنتاجية الفدان طن	الإنتاج الكلى ألف طن	السعر المزرعى جنيه طن
١٩٨١/١٩٨٠	١٣٢٦	١,٣٥	١٨٢٥	٨٨
١٩٨٢/١٩٨١	١٤٠٠	١,٣٨	١٩٣٩	٩٢
١٩٨٣/١٩٨٢	١٣٧٤	١,٤٧	٢٠١٨	٨٢
١٩٨٤/١٩٨٣	١٣٢٠	١,٥١	١٩٩٦	١١٠
١٩٨٥/١٩٨٤	١١٧٨	١,٥٤	١٨١٥	١٢٥
١٩٨٦/١٩٨٥	١١٨٦	١,٥٨	١٨٧٢	١٧٢
١٩٨٧/١٩٨٦	١٢٠٦	١,٦٠	١٩٢٩	٢٢٥
١٩٨٨/١٩٨٧	١٣٧٣	١,٩٨	٢٧٢٢	٢٢١
١٩٨٩/١٩٨٨	١٤٢٢	٢,٠٠	٢٨٣٩	٢٣٧
١٩٩٠/١٩٨٩	١٥٣٢	٢,١٠	٣١٨٣	٤٣٧
١٩٩١/١٩٩٠	١٩٥٥	٢,١٨	٤٢٦٦	٤٧١
١٩٩٢/١٩٩١	٢٢١٥	٢,٠٢	٤٤٨٣	٤٨٩
١٩٩٣/١٩٩٢	٢٠٩٢	٢,٢١	٤٦١٨	٥٢٧
١٩٩٤/١٩٩٣	٢١٧١	٢,٤٤	٤٨٣٣	٥٢٩
١٩٩٥/١٩٩٤	٢١١١	٢,٤٦	٤٧٨٦	٥٣٥
١٩٩٦/١٩٩٥	٢٥١٥	٢,٥٧	٨٥١٣	٥٦٣
١٩٩٧/١٩٩٦	٢٤٢١	٢,٦١	٥٩٤٠	٦٤٠
١٩٩٨/١٩٩٧	٢٤٨٦	٢,٣٥	٥٨٤٩	٦٦٧
١٩٩٩/١٩٩٨	٢٣٨٤	٢,٦٧	٦٣٥٩	٦٨٩
٢٠٠٠/١٩٩٩	٢٤٦٢	٢,٦٦	٦٥٦٢	٦٩٥
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٢٨٨	٢,٧٠	٦٢,١	٧١٠
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٤٥٠	٢,٧١	٦٦٢٥	٧١٣

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى-قطاع الشئون الاقتصادية-الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى-النشرة السنوية للاقتصاد الزراعى-أعداد متفرقة.

جدول (٢) معدل نمو المساحة والإنتاجية الفدانية والإنتاج الكلى للقمح خلال الفترة ١٩٨٠/١٩٨١-٢٠٠١/٢٠٠٢

رقم المعادلة	المتغير	المعادلة	ر٢	ف
١	مساحة القمح بالألف فدان	ص^ـ = ١٠١٥ + ٧٢,٩ سـ (٤,٦١) (٧,١٢)	٠,٨٧	٩,٤
٢	إنتاجية الفدان بالطن	ص^ـ = ١,٢٦٦ + ٠,٠٧٢ سـ (٣,٠٨) (٥,٢٢)	٠,٧٩	١٥,٧
٣	الإنتاج الكلى للقمح بالألف طن	ص^ـ = ٨٦٨,٥٣ + ٢٧٤,١٧ سـ (٦,٦٤) (١٠,٨٥)	٠,٨٣	١٠,٣

سـ = متغير الزمن فى السنة هـ وهـ = ١ ، ٢٢٠٠٠٠

المصدر: حسبت من بيانات جدول (١)

ويوضح جدول (٣) ارتفاع اجمالى الكمية المستهلكة من القمح فى مصر من نحو ٨,٥ مليون طن عام ١٩٨٠/١٩٨١ إلى ١٢,٤ مليون طن عام ٢٠٠١/٢٠٠٢. وقدر معدل نمو الاستهلاك بالمعادلة رقم (١) جدول (٤) بنحو ١٨١,٧٧ ألف طن سنويا تمثل ١,٨٦٪ من متوسط الاستهلاك المحلى للقمح والذى بلغ ١٠,٣٢٥ مليون طن خلال فترة الدراسة. وتتأثر الكميات المستهلكة من القمح بعدة عوامل أهمها عدد السكان وأسعار المستهلك. ولقد ارتفع عدد السكان فى مصر من ٤٣,٣ مليون نسمة عام ١٩٨٠/١٩٨١ إلى ٦٦,٨ مليون نسمة عام ٢٠٠١/٢٠٠٢. وبحساب متوسط استهلاك الفرد المصرى ارتفع من ١٩٧ كيلو جرام عام ١٩٨٠/١٩٨١ إلى ٢٠٢ كيلو جرام عام ١٩٨٥/١٩٨٦ ثم انخفض إلى ١٨٥ كيلو جرام عام ٢٠٠١/٢٠٠٢. ويعتبر متوسط استهلاك الفرد المصرى من القمح أعلى معدل استهلاك فردى فى العالم كما فى جدول (٨).

العامل الثانى الأكثر تأثيرا على استهلاك القمح فى مصر هو الأسعار المنخفضة للمستهلك. وهناك نوعين من الدقيق، الدقيق البلدى استخراج ٨٢٪ الذى يستخدم فى صناعة الخبز البلدى ويمثل نحو ٦٠٪ من كمية القمح المستهلك فى مصر. والدقيق الفاخر استخراج ٧٢٪ والذى يدخل فى صناعة الخبز الفينو والحلويات والمكرونة والصناعات الغذائية. ويلاحظ أن أسعار الدقيق البلدى تظل ثابتة لفترة طويلة دون تغير، وذلك للسياسة الحكومية المحافظة على أسعار الخبز البلدى للمستهلك عند مستوى منخفض فمثلا خلال الفترة ١٩٩٢/١٩٩٣ حتى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ظلت أسعار الدقيق استخراج ٨٢٪ تسليم المخابز ثابتة عند ٢٩٠ جنيها للطن ليظل سعر رغيف الخبز البلدى ثابتا عند خمس قروش. وتتحمل الدولة الفرق بين المستويات السعرية المختلفة فى صورة دعم للقمح. ويوضح جدول (٣) ارتفاع دعم القمح من ٥١١ مليون جنية عام ١٩٨٠/١٩٨١ إلى ٢,٩٥ مليار جنية عام ٢٠٠١/٢٠٠٢.

ثالثا: الواردات المصرية من القمح:

القمح أهم سلع الواردات الغذائية المصرية. وتمثل قيمة واردات القمح نحو ٣٢٪ من اجمالى قيمة الواردات الزراعية والغذائية المصرية خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢. ويوضح جدول (٥) تباين قيمة واردات القمح المصرية تبعا لتباين الأسعار العالمية للقمح، فقد تراوحت قيمة واردات القمح بين ١٢٧٨ مليون دولار عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ونحو ٧٧٩ مليون دولار عام ١٩٩٩/١٩٩٨ كما فى الشكل (١).

جدول (٣): استهلاك القمح فى مصر وحجم فجوة القمح خلال الفترة ١٩٨٠/١٩٨١-٢٠٠١/٢٠٠٢

السنوات	اجمالى كمية استهلاك القمح مليون طن	عدد السكان مليون نسمة	متوسط استهلاك الفرد كيلو جرام	فجوة القمح مليون طن	دعم القمح والدقيق مليون جنية
١٩٨١/١٩٨٠	٨,٥	٤٣,٤	١٩٧	٦,٧	٥١١
١٩٨٢/١٩٨١	٨,٦	٤٤,٦	١٩٥	٦,٧	٨٠٧
١٩٨٣/١٩٨٢	٨,٩	٤٥,٩	١٩٤	٦,٨	٧٥٨
١٩٨٤/١٩٨٣	٩,٣	٤٧,٥	١٩٦	٧,٣	٨٦١
١٩٨٥/١٩٨٤	٩,٣	٤٧,٨	١٩٥	٧,٥	٦١٥
١٩٨٦/١٩٨٥	٩,٧	٤٨,٢	٢٠٢	٧,٨	٤٤٩
١٩٨٧/١٩٨٦	٩,٦	٤٩,٨	١٩٧	٧,٩	٢٩٠
١٩٨٨/١٩٨٧	٩,٩	٥١,٣	١٩٥	٧,٢	٢٣٦
١٩٨٩/١٩٨٨	١٠,٦	٥٢,٨	١٩٤	٧,٧	٥٤٣
١٩٩٠/١٩٨٩	١٠,٦	٥٤,٤	٢٠٠	٧,٤	٦١٥
١٩٩١/١٩٩٠	١٠,٣	٥٥,٨	١٨٥	٦,١	١٢٥٥
١٩٩٢/١٩٩١	٩,٤	٥٦,٤	١٦٨	٥,١	١٠٥٧
١٩٩٣/١٩٩٢	٩,٥	٥٧,٥	١٦٦	٤,٩	١٣٠٨
١٩٩٤/١٩٩٣	٩,٨	٥٨,٩	١٦٧	٥,٠	١٤٢٤
١٩٩٥/١٩٩٤	١٠,٤	٦٠,٢	١٧٥	٥,٧	١٤٨٦
١٩٩٦/١٩٩٥	١١,٢	٦١,٤	١٨٢	٥,٣	٢١٨٥
١٩٩٧/١٩٩٦	١١,٤	٦١,٩	١٨٥	٥,٥	٢٣٠٧
١٩٩٨/١٩٩٧	١٢,١	٦٢,٢	٢٠٠	٦,٣	٢٣٨٠
١٩٩٩/١٩٩٨	١٢,٤	٦٣,١	١٩٦	٦,٠	٢٤٦٠
٢٠٠٠/١٩٩٩	١٢,١	٦٤,٧	١٨٨	٥,٧	٢٥٦١
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٢,٦	٦٥,٨	١٩٢	٦,١	٢٧٤٤
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٢,٤	٦٦,٨	١٨٥	٥,٧	٢٩٥٠

المصدر: (١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء-الكتاب الإحصائى السنوى-أعداد متفرقة

(٢) وزارة التموين والتجارة الداخلية- إدارة الإحصاء.

ويوضح جدول (٥) ارتفاع كمية الواردات المصرية من القمح من ٥,٩ مليون طن تمثل ٦٨,٩٪ من اجمالى كمية استهلاك القمح عام ١٩٨٠/١٩٨١ إلى ٧,٥ مليون طن تمثل ٦١,٩٪ من اجمالى كمية استهلاك القمح عام ١٩٩٧/١٩٩٨. ونتيجة زيادة الإنتاج المحلى وزيادة الكمية الموردة من القمح المحلى للمطاحن اتجهت كمية الواردات إلى الانخفاض إلى ٥,٨ مليون طن تمثل ٤٧,١٪ من اجمالى كمية الاستهلاك عام ٢٠٠١/٢٠٠٢.

ويزيد من أهمية الواردات المصرية للقمح ارتفاع عدد أشهر الاستهلاك التى تغطيها الواردات. ويوضح الجدول (٥) والشكل (٢) أن الواردات المصرية من القمح تغطى استهلاك ١٠ شهور من ١٢ شهر عام ١٩٨٢/١٩٨٣ واستهلاك نحو ٩ أشهر من ١٢ شهر أعوام الفترة ١٩٨٣/١٩٨٤-١٩٨٨/١٩٨٩ واستهلاك نحو ٧ أشهر خلال الفترة ١٩٨٩/١٩٩٠-١٩٩٧/١٩٩٨ ثم انخفضت إلى استهلاك نحو ٦ أشهر من ١٢ خلال الفترة ١٩٩٨/١٩٩٩-٢٠٠١/٢٠٠٢. مما يوضح مدى خطورة الاعتماد على السوق الخارجى وتغيراته بالنسبة لسلعة غذائية هامة تستهلك يوميا.

جدول (٤): معدل نمو استهلاك وورادات ومخزون القمح فى مصر خلال الفترة ١٩٨٠/١٩٨١-٢٠٠١/٢٠٠٢

رقم المعادلة	المتغير	المعادلة	ر٢	ف
١	استهلاك القمح بالألف طن	ص^ هـ = ٨٣٧١,٤٥ + ١٨١,٤ س هـ (٣٦,١٢) (١٠,٢٨)	٠,٨٤١	١٠٥,٧
٢	وردات القمح بالألف طن	ص^ هـ = ٦,٧ – ٠,٠٢ س هـ (٤,٠١) (-٢,٣)	٠,٥٩	٤,٧
٣	مخزون القمح لدى هيئة السلع التموينية بالألف طن	ص^ هـ = ٤٦٧,١ + ٥٦,٩٨ س هـ (٤,٤٩) (٧,٣٥٥)	٠,٧٣	٥٤,١

س هـ = متغير الزمن فى السنة هـ وهـ =١، ٢، ٠٠٠، ٢٢

المصدر: حسبت من بيانات جدولى (٣) ، (٥)

رابعا: المخزون الاستراتيجى من القمح:

بعد أزمة الغذاء العالمى عام ١٩٧٤ وارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية نحو خمس أضعاف فقد تعرض الأمن الغذائى المصرى لمخاطر شديدة نتيجة الاعتماد الكبير على السوق العالمى لتوفير الغذاء المصرى. ومنذ ذلك الحين تحاول الدولة بناء مخزون استراتيجى من القمح يفى بالحد الأدنى لاحتياجات الاستهلاك المحلى خلال فترة تكفى للتحرك لتدبير الاحتياجات فى حالة مواجهة أى ظروف طارئة وغير عادية مثل تقلبات الانتاج العالمى أو التغيرات السياسية والاقتصادية العالمية الذى تزيد من احتمالات تعرض واردات القمح لخطورة بالغة.

ويتكون المخزون المصرى من القمح من جزئين رئيسيين. الأول: مخزون الاستهلاك الذاتى الذى يحتفظ به المنتجين فى قطاع الريف. الثانى: المخزون الذى تحتفظ به هيئة السلع التموينية بالصوامع والمطاحن ويستخدم هذا المخزون فى صناعة الخبز البلدى.

ويوضح جدول (٥) أن المخزون من القمح لدى هيئة السلع التموينية ارتفع من ٠,٦ مليون طن عام ١٩٨١/١٩٨٠ إلى ١,٥ مليون طن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١. وكما هو واضح من الجدول أن حجم المخزون الاستراتيجى من القمح يكاد يكفى استهلاك شهر. أى مازال ضئيلا ويتطلب وضع خطة لبناء وإدراة المخزون الاستراتيجى الكافى من القمح ووضع آليات تنفيذه. كما ارتفع مخزون الاستهلاك الذى يحتفظ به المنتجين فى قطاع الريف من ١,٤ مليون طن عام ١٩٨١/١٩٨٠ إلى ٣,٧ مليون طن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١.

جدول (٥): كمية وقيمة الواردات المصرية من القمح

خلال الفترة ١٩٨١/١٩٨٠-٢٠٠٢/٢٠٠١

السنوات	كمية واردات القمح مليون طن	قيمة واردات القمح مليون دولار	عدد أشهر الاستهلاك التى تغطيها الواردات	معدل استهلاك الشهر من القمح مليون طن	المخزون من القمح بالمليون طن	
					الاستهلاك الذاتى فى قطاع الريف	لدى هيئة السلع التموينية
١٩٨١/١٩٨٠	٥,٩	٨٥٠	٨,٢	٠,٧	١,٤	٠,٦
١٩٨٢/١٩٨١	٦,٢	٩٩٢	٨,٧	٠,٧	١,٥	٠,٧
١٩٨٣/١٩٨٢	٧,٣	٩٨٢	١٠,٠	٠,٧	١,٣	٠,٧
١٩٨٤/١٩٨٣	٦,٧	٩٥١	٨,٧	٠,٨	١,٢	٠,٨
١٩٨٥/١٩٨٤	٦,٧	٩٠٢	٨,٧	٠,٨	١,٣	٠,٩
١٩٨٦/١٩٨٥	٧,٢	٨٩١	٨,٨	٠,٨	١,٦	٠,٦٦
١٩٨٧/١٩٨٦	٧,٤	٨٩٧	٩,٠	٠,٨	٢,٢	٠,٥٢
١٩٨٨/١٩٨٧	٧,٣	١٠٣٠	٨,٩	٠,٨	٢,٥	٠,٥٥
١٩٨٩/١٩٨٨	٧,٣	١١٦٨	٨,٢	٠,٨	٢,٣	٠,٥٣
١٩٩٠/١٩٨٩	٥,٧	٨٦٣	٦,٥	٠,٨	٣,١	٠,٩
١٩٩١/١٩٩٠	٥,٨	٧٨٣	٦,٨	٠,٨	٣,٥	١,٣
١٩٩٢/١٩٩١	٦,٠	٩٧٢	٧,٦	٠,٩	٤,٠	١,٤
١٩٩٣/١٩٩٢	٥,٧	٨٨٧	٧,٢	٠,٨	٤,١	١,٦
١٩٩٤/١٩٩٣	٥,٩	٩٤٤	٧,٢	٠,٨	٣,٢	١,٤
١٩٩٥/١٩٩٤	٥,٩	١١٢٧	٦,٨	٠,٨	٣,٧	١,١
١٩٩٦/١٩٩٥	٦,٩	١٠١٨	٧,٥	٠,٩	٣,٨	١,٢
١٩٩٧/١٩٩٦	٧,١	١٢٧٨	٧,٥	٠,٩	٣,٦	١,٣
١٩٩٨/١٩٩٧	٧,٥	١٠٩٥	٧,٤	١,٠٤	٣,٢	١,٤
١٩٩٩/١٩٩٨	٥,٩	٧٧٩	٥,٧	١,٠٣	٣,٤	١,٦
٢٠٠٠/١٩٩٩	٦,٦	٨٨٥	٦,٦	١,٠١	٣,٧	١,٨
٢٠٠١/٢٠٠٠	٦,١	٩٣٠	٥,٨	١,٠١	٣,٩	١,٦
٢٠٠٢/٢٠٠١	٥,٨	١٠١٥	٥,٦	١,٠٣	٣,٧	١,٥

المصدر: وزارة التموين والتجارة الداخلية- إدارة الإحصاء.

شكل (١)

تطور قيمة واردات القمح المصرية والسعر العالمى للطن خلال الفترة (١٩٨١/١٩٨٠ –٢٠٠٢/٢٠٠١)

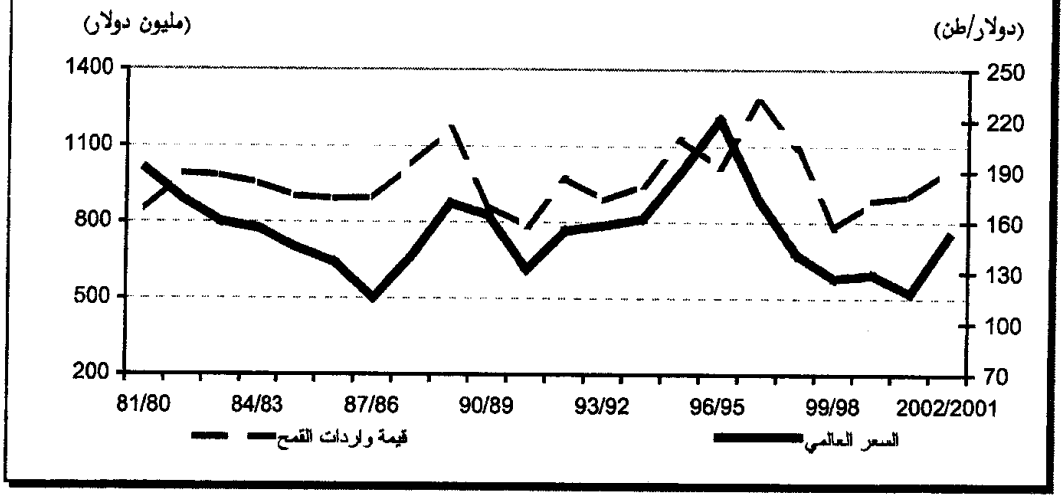

المصدر: وزارة التموين والتجارة الداخلية – هيئة السلع التموينية – بيانات غير منشورة.

USDA, Wheat year book/WHS-2000/march 2002

شكل (٢) عدد الأشهر التى يغطى استهلاكها كمية الواردات سنويا خلال الفترة (١٩٨١/١٩٨٠-٢٠٠٢/٢٠٠١)

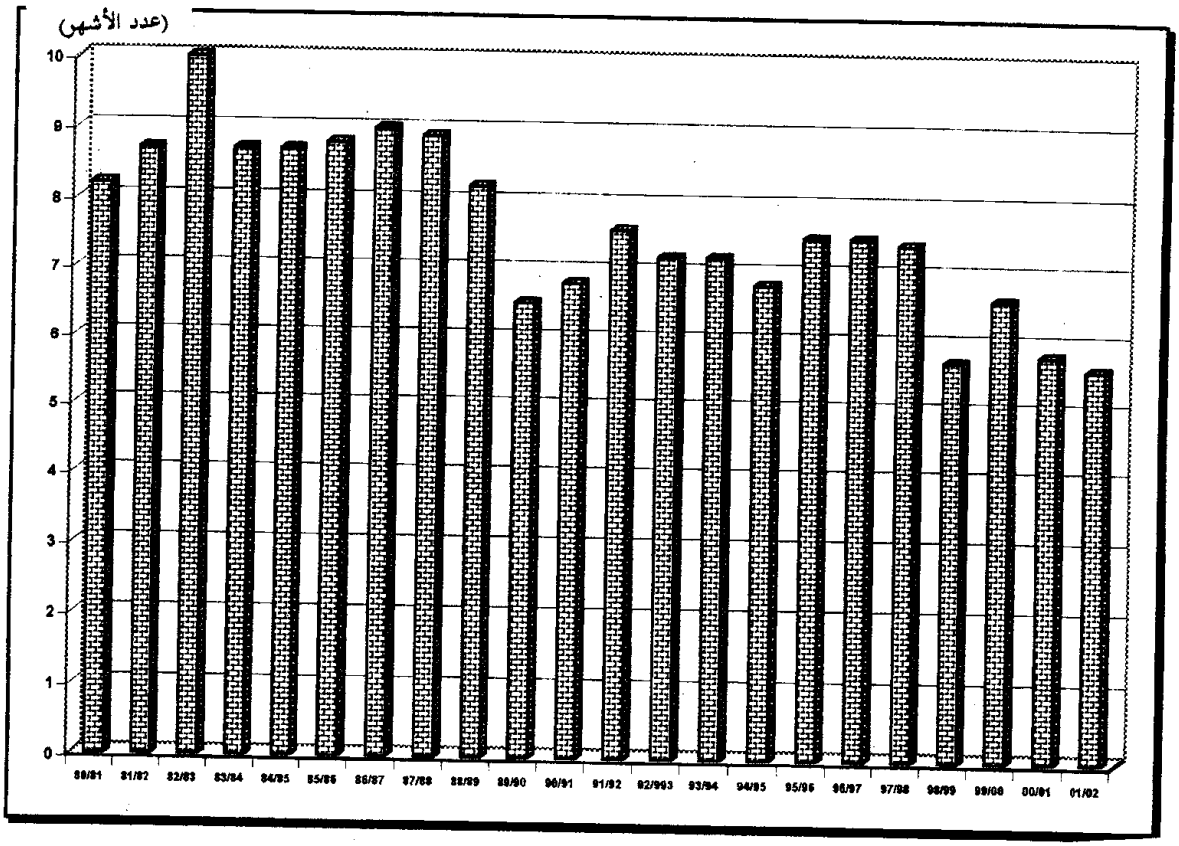

المصدر: وزارة التموين والتجارة لداخلية-إدارة الإحصاء

التوقعات المستقبلية للتكلفة الاقتصادية لواردات القمح على الاقتصاد القومى

باستخدام معادلات الاتجاه الزمنى العام السابقة لإنتاج واستهلاك وواردات ومخزون القمح فى مصر أمكن التوقع بحجم هذه المتغيرات. ويوضح جدول (٦) أنه فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ يمكن أن يرتفع حجم الاستهلاك القومى من القمح إلى ١٢,٩ مليون طن وحجم الإنتاج المحلى إلى ٧,٧ مليون طن وحجم المخزون المحلى إلى ١,٠٣ مليون طن وحجم واردات القمح إلى ٦,٢٣ مليون طن.

وتم التوقع بالتكلفة الاقتصادية لواردات القمح فى حالة:

١- ثبات السعر العالمى للقمح عند مستواه عام ٢٠٠٢ نحو ١٦٠ دولار للطن وتغير سعر صرف الدولار بين ٦-٧ جنيها وهو المستوى الذى حققه خلال الفترة مارس-مايو ٢٠٠٣.

٢- ارتفاع السعر العالمى للقمح بنسبة ١٠٪ أى يصبح ١٧٦ دولار للطن وتغير سعر صرف الدولار بين ٦-٧ جنيها.

٣- ثبات سعر تسليم الدقيق البلدى استخراج ٨٢٪ للمخابز عند مستواه الحالى وهو ٢٩٠ جنيها للطن للمحافظة على سعر بيع الخبز البلدى للمستهلك عند خمس قروش للرغيف.

جدول (٦) التوقعات المستقبلية للتكلفة الاقتصادية لواردات القمح على الاقتصاد القومى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥

المتغيرات	عند السعر العالمى الحالى ١٦٠ دولار للطن		عند ارتفاع السعر العالمى ١٠٪ (١٧٦ دولار للطن)	
	عند سعر الصرف السائد ٦ جنيه للدولار	عند ارتفاع سعر الصرف ٧ جنيه للدولار	عند سعر الصرف السائد ٦ جنيه للدولار	عند ارتفاع سعر الصرف إلى ٧ جنيه للدولار
كمية الاستهلاك المتوقعة مليون طن	١٢,٩	١٢,٩	١٢,٩	١٢,٩
كمية الانتاج المحلى المتوقعة مليون طن	٧,٧	٧,٧	٧,٧	٧,٧
كمية المخزون المحلى المتوقعة مليون طن	١,٠٣	١,٠٣	١,٠٣	١,٠٣
كمية الواردات المتوقعة مليون طن	٦,٢٣	٦,٢٣	٦,٢٣	٦,٢٣
سعر استيراد طن القمح سيف دولار للطن	١٦٠	١٦٠	١٧٦	١٧٦
تكلفة واردات القمح مليون دولار	٩٩٧	٩٩٧	١٠٩٦	١٠٩٦
تكلفة واردات القمح مليون جنيه	٥٩٨١	٦٩٧٩	٦٥٧٩	٧٦٧٢
كمية الدقيق الناتجة من الواردات وتستخدم فى صناعة الخبز البلدى المدعم	٥,١١	٥,١١	٥,١١	٥,١١
قيمة الدقيق (٨٢٪) بسعر تسليم المخابز مليون جنيه[1]	١٤٨٢	١٤٨٢	١٤٨٢	١٤٨٢
تكلفة دعم القمح المستورد بالمليون جنيه	٤٤٩٩	٥٤٩٧	٥٠٩٧	٦١٩٠

(١) كمية الدقيق الناتجة = كمية واردات القمح × ٨٢٪.

(٢) سعر طن الدقيق المدعم (٨٢٪) تسليم المخابز ٢٩٠ جنيها.

(٣) تكلفة دعم القمح = تكلفة واردات القمح – قيمة الدقيق (٨٢٪) المستخرج منه.

المصدر: حسبت جداول (٢) ، (٤).

نستنتج من التقديرات فى جدول (٦) أن الاقتصاد المصرى يمكن أن يدفع أكثر من مليار دولار تكاليف استيراد ٦,٢٣ مليون طن قمح عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥. كما أنه فى ظل ثبات سعر تسليم الدقيق البلدى استخراج ٨٢٪ للمخابز عند مستواه الحالى يتحمل الاقتصاد المصرى ما بين ٤,٥ مليار جنية ونحو ٦,٢ مليار جنيه دعم للقمح المستورد لصناعة الخبز البلدى.

الخطة المقترحة لحل مشكلة القمح فى مصر

وضح من التحليل السابق أن استمرار الاعتماد على الواردات لمواجهة فجوة القمح تحمل الاقتصاد المصرى تكاليف عالية سواء فى قيمة واردات القمح بالدولار أو فى صورة دعم بالجنية المصرى، بالإضافة إلى المخاطر التى يتعرض لها السوق العالمى للقمح. مما يتطلب ضرورة التفكير فى حلول عملية لمشكلة القمح فى مصر.

وقد يرى فريق من الاقتصاديين الاستمرار فى مواجهة فجوة القمح وتأمين احتياجات مصر من خلال الاستمرار فى استيراد القمح من السوق العالمية مع الاهتمام بصادرات السلع الزراعية التى لمصر ميزه تنافسيه فيها مثل الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية، وتخصيص مساحات إضافية خاصة بالإنتاج للتصدير من تلك السلع. وتمويل واردات القمح من حصيلة صادرات السلع الزراعية التى تتنافس على نفس المساحة.

ويستند هذا الاتجاه على المنطق الاقتصادى ونظريات التجارة الدولية. ولكن التجارة العالمية للقمح تحكمها اعتبارات متشابكة اقتصادية وسياسية عالمية. وقد تتعارض توجهات مصر ومصالحها وآرائها السياسية والاقتصادية مع توجهات ومصالح الدول المصدرة الرئيسية للقمح وبالتالى قد يصعب الحصول على القمح من السوق العالمى. وهذا يعنى أن توفر القوة الشرائية وحدها لا يمثل الضمان الكافى للحصول على القمح من الأسواق العالمية.

كما أن الدولة قد قدمت كل التسهيلات والدعم للتصدير ووضعت تنمية الصادرات المصرية فى أولويات السياسة الاقتصادية المصرية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠. ومع ذلك تواجه الصادرات الزراعية منافسة شديدة فى الأسواق العالمية تحد من نمو الصادرات المصرية بالمعدل المتوقع والمخطط له. ويوضح جدول (٧) أن متوسط قيمة الصادرات الزراعية المصرية كلها بلغ ٤٩٣ جنيها خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢. بينما بلغ متوسط تكلفة واردات القمح نحو ٩٧٦ مليون دولار خلال نفس الفترة. أى أن اجمالى قيمة الصادرات الزراعية المصرية يغطى ٥٠,٥٪ فقط من قيمة واردات القمح المصرية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢.

جدول (٧): مقارنة قيمة القمح مع اجمالى قيمة الصادرات الزراعية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢

السنوات	قيمة واردات القمح مليون دولار	اجمالى قيمة الصادرات الزراعية مليون دولار	نسبة قيمة الصادرات الزراعية إلى قيمة واردات القمح ٪
١٩٩١/١٩٩٠	٧٨٣	٤٢٧	٥٤,٢٪
١٩٩٢/١٩٩١	٩٧٢	٣٩١	٤٠,٢٪
١٩٩٣/١٩٩٢	٨٨٧	٤٠١	٤٥,٢٪
١٩٩٤/١٩٩٣	٩٤٤	٣٦٠	٣٨,١٪
١٩٩٥/١٩٩٤	١١٢٧	٥٥٣	٤٩,١٪
١٩٩٦/١٩٩٥	١٠١٨	٥٣٦	٥٢,٦٪
١٩٩٧/١٩٩٦	١٢٧٨	٥٢١	٤٠,٨٪
١٩٩٨/١٩٩٧	١٠٩٥	٤٤٢	٤٠,٤٪
١٩٩٩/١٩٩٨	٧٧٩	٥٧٥	٧٣,٨٪
٢٠٠٠/١٩٩٩	٨٨٥	٥٨٥	٦٦,١٪
٢٠٠١/٢٠٠٠	٩٣٠	٤٩٩	٥٣,٦٪
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٠١٥	٦٢٨	٦١,٨٪
المتوسط	٩٧٦	٤٩٣	٥٠,٥٪

لذا تقترح الدراسة توجيه جهد وأهداف السياسة الاقتصادية المصرية إلى جانب الإنتاج المحلى لسلع الواردات الزراعية لحل مشكلة الواردات وخاصة لسلعة القمح. وتعتمد الخطة المقترحة على خمس محاور متكاملة. ويتناول هذا الجزء تحليل كل محور وتقدير مدى مساهمته فى سد فجوة القمح فى مصر.

المحور الأول: التوسع فى مساحة القمح فى الأراضى القديمة بالقدر الممكن اقتصاديا

يعتمد قرار المزارع فى زراعة أى محصول على أربحية هذا المحصول بالنسبة للمحاصيل الأخرى المنافسة وتعتمد الأربحية على إنتاجية الفدان والسعر المزرعى للوحدة من الناتج. ولقد أوضحت الدراسات (٨)، (٩)، (١٠) استجابة المساحة المزروعة قمحا لتغيرات السعر فى العام السابق. وبتقدير العلاقة بين السعر المزرعى لطن القمح فى العام السابق (هـ-١) والمساحة المزروعة من القمح فى العام التالى (هـ) خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٢ كانت

ص$^{٨}_{هـ}$ = ١٠٤٥ + ٢,١٢ س$_{هـ-١}$ $\quad$ ر^{٢} = ٠,٩٢ $\quad$ ف = ٢٥٦,٧

(١٦,٢٥) $\quad$ (١٠,٠١)

حيث أن:

ص$^{\wedge}$ـ = القيمة التقديرية للمساحة المزروعة بالقمح بالألف فدان فى السنة هـ

س هـ - ١ = السعر المزرعى لطن القمح بالجنية فى السنة هـ - ١

أى أن زيادة السعر المزرعى لطن القمح بعشرة جنيهات تؤدى إلى زيادة معنوية فى المساحة المزروعة من القمح فى العام التالى بمعدل ٢١,٢ ألف فدان. وتفسر التغيرات فى السعر المزرعى للقمح ٩٢٪ من التغيرات فى المساحة المزروعة بالقمح فى العام التالى. نستنتج من ذلك معنوية تأثير السعر المزرعى على استجابة المزارعين بزيادة المساحة المزروعة بالقمح فى العام التالى.

ولذا فإن رفع السعر المزرعى لطن القمح إلى معادل سعر استيراد الطن من الخارج يمكن أن يشجع المزارعين على التوسع فى زراعة القمح. ويعنى هذا إعطاء المزارع المصرى معادل تكلفة استيراد طن القمح من الخارج يمكن أن يساهم فى زيادة الانتاج المحلى من القمح.

وبلغ سعر استيراد طن القمح سيف حتى ميناء الإسكندرية ١٦٠ دولار عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣. وبلغ متوسط سعر صرف الدولار ٥,٧٥ جنيها خلال نفس العام. وبتحويل سعر الاستيراد إلى العملة المحلية بلغ ٩٢٠ جنيها للطن. وبإضافة رسوم الميناء والرسوم الجمركية وهى ٤٠ جنيها للطن يبلغ معادل سعر استيراد طن القمح على الاقتصاد المصرى ٩٦٠ جنيها، وهى القيمة التى يمكن أن تدفعها المطاحن للمنتج المجلى للحصول على طن قمح من الإنتاج المحلى بدلا من الاستيراد من الخارج. علما بأن تكاليف نقل طن القمح من الميناء إلى المطاحن تعادل تكاليف نقل القمح من المزرعة إلى المطاحن. وبلغ السعر المزرعى لطن القمح ٧٦٦ جنيها عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وبذلك يمكن زيادة السعر المزرعى لطن القمح بالفرق بين معادل سعر الاستيراد والسعر المزرعى الفعلى للقمح المحلى وقد بلغ هذا الفرق نحو ٢٠٢ جنيها للطن أى نحو ٣٠ جنيها للأردب.

وباستخدام علاقة استجابة مساحة القمح لتغيرات الأسعار المزرعية المقدرة فانه فى حالة رفع السعر المزرعى لطن القمح ٢٠٢ جنيها تؤدى إلى زيادة مساحة القمح فى العام التالى بنحو ٤٢٨ ألف فدان فى الأراضى القديمة تحقق زيادة فى الانتاج الكلى للقمح بنحو ١,٢١ مليون طن عند متوسط إنتاجية الفدان فى الأراضى القديمة (٢,٨٢٣ طن) عام ٢٠٠٢.

المحور الثانى: التوسع فى مساحة القمح فى الأراضى الجديدة بالقدر الذى تتوفر له الموارد الأرضية الصالحة للزراعة والموارد المائية

زيادة مساحة القمح بنحو ٤٢٨ ألف فدان فى الأراضى القديمة على حساب مساحة البرسيم المستديم تحقق وفرا فى مياه الرى يمكن أن يحول إلى رى مساحة من الأراضى الجديدة تزرع بالقمح. فدان القمح فى الأراضى القديمة يستهلك مياه رى نحو ١٨٦٠م^{٢} وفدان البرسيم المستديم يستهلك نحو ٣٨٥٠ م^{٢}. وفدان القمح فى الأراضى الجديدة يستهلك ٢٠٣٠ م^{٢}. وبذلك فإن كمية مياه الرى المتوفرة من المحور الأول تبلغ ١٩٩٠ م^{٢} للفدان باجمالى ٨٥١,٧ مليون م٢. وتحويل كمية المياه المتوفرة إلى التوسع فى زراعة القمح فى الأراضى الجديدة تكفى رى نحو ٤٢٠ ألف فدان. ولقد بلغت إنتاجية فدان القمح فى الأراضى الجديدة نحو ٢,١٧١ طن للفدان عام ٢٠٠٢. وبذلك فإن التوسع فى زراعة القمح فى الأراضى الجديدة فى حدود هذه المساحة يمكن أن يحقق

زيادة فى إنتاج القمح نحو ٩١١ ألف طن فى السنة. ويمكن تنفيذ هذا المحور فى مساحات مجمعة مثل النوبارية ومنطقة شرق العوينات.

المحور الثالث: زيادة إنتاجية فدان القمح

حقق إنتاج فدان القمح على مستوى الجمهورية ٢,٧ طن عام ٢٠٠٢. وتوصلت البرامج البحثية بوزارة الزراعة إلى استنباط أصناف من القمح طويلة السنبلة وتتمتع بمقاومتها العالية للأمراض تصل إنتاجيتها إلى ٣ طن للفدان (٢٠ أردب) [٨]. وإكثار تقاوى هذه الأصناف وتعميم زراعتها فى مساحة القمح الحالية وهى ٢,٤٥ مليون فدان تحقق إنتاج ٧,٣٥ مليون طن. بينما الإنتاج الحالى من نفس المساحة ٦,٦٢ مليون طن. أى أن هذا المحور يمكن أن يحقق زيادة فى الإنتاج الكلى للقمح نحو ٠,٧٣ مليون طن من نفس مساحة القمح الحالية.

وبذلك يمكن بالتوسع فى زراعة الأصناف المحسنة زيادة الإنتاج القومى من القمح فى حالة وضع خطة لتوفير كميات التقاوى عالية الجودة للمساحة المطلوب زراعتها وإتباع الزراع المعاملات الزراعية المطلوبة لهذه الأصناف.

المحور الرابع: خلط دقيق الذرة بنسبة ٢٠٪ مع دقيق القمح فى إنتاج الخبز البلدى المدعم

نجحت تجربة خلط دقيق الذرة الشامية بنسبة ٢٠٪ مع دقيق القمح استخراج ٨٢٪ لتصنيع الخبز البلدى المدعم. وبدأت وزارة التموين فى تنفيذ خلط الدقيق منذ عام ١٩٩٦ ويتم تسليم الدقيق المخلوط للمخابز. ويدخل فى صناعة الخبز البلدى المدعم نحو ٧,٥ مليون طن قمح من الواردات والإنتاج المحلى. وفى حالة إتمام عملية الخلط بدقيق الذرة الشامية يمكن احلال ١,٥ مليون طن ذرة شامية من الإنتاج المحلى محل ١,٥ مليون طن قمح. وبالتالى يمكن أن تنخفض كمية واردات القمح بهذه الكمية والتى توفر على الاقتصاد القومى نحو ٢٤٠ مليون دولار بأسعار استيراد القمح عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وهى ١٦٠ دولار للطن.

المحور الخامس: ترشيد استهلاك القمح فى مصر

يعتبر معدل استهلاك الفرد فى مصر من القمح أعلى معدل استهلاك فردى فى العالم، إذ يصل إلى ١٨٨ كيلو جرام فى السنة فى متوسط الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢. كما فى جدول (٨) ويرجع ذلك لسياسة دعم الخبز البلدى إلى الحد الذى يجد المستهلك أن أرخص مصدر للحصول على الطاقة الحرارية اليومية هو استهلاك الخبز البلدى.

وقد نتج عن ذلك أن اجمالى الكالورى الذى يحصل عليه الفرد المصرى فى اليوم ٢٧١٢ كالورى، وهو أعلى من المعدل الذى توصى به منظمة الصحة العالمية ٢٢٠٠ كالورى فى اليوم. أى هناك زيادة ٤٦٢ كالورى فى اليوم عن حاجة الفرد المصرى.

والحبوب هى المصدر الرئيسى للطاقة الحرارية نحو ٦٥٪ من إجمالى الطاقة الحرارية.

إذن الكالورى الزيادة بين استهلاك الحبوب = ٤٦٢ × ٦٥٪ = ٣٠٠ سعر حرارى يوم

وتشمل الحبوب القمح والأرز والذرة. ويوفر القمح ٥٧٪ من الطاقة والأرز ٣٠٪ والذرة ١٣٪.

إذن الكالورى الزيادة من استهلاك القمح = ٣٠٠ × ٥٧٪ = ١٧١ كالورى يوم

كل ١٠٠ جرام قمح تعطى ٣٥٢ حرارى

إذن ١٧١ كالورى تنتج من استهلاك ٤٨,٥ جرام قمح

الزيادة فى استهلاك الفرد اليومى للقمح = ٤٨,٥ جرام

الزيادة فى الاستهلاك الفردى للقمح فى الشهر = ٤٨,٥ × ٣٠ = ١,٤٥٥ كيلو جرام

الزيادة فى الاستهلاك الفردى للقمح فى السنة = ١,٤٥٥ × ١٢ = ١٧,٥ كيلو جرام

الزيادة فى الاستهلاك القومى للقمح = الزيادة فى الاستهلاك الفردى × عدد السكان = ١٧,٥ × ٦٨ مليون نسمة = ١,١٨٧ مليون طن فى السنة أى أن ترشيد استهلاك الفرد المصرى بالكميات الزائدة المستهلكة من القمح يمكن أن يوفر على الاقتصاد القومى استيراد نحو ١,١٨٧ مليون طن فى السنة.

جدول (٨) متوسط استهلاك الفرد فى الدول الرئيسية المستهلكة للقمح فى العالم فى متوسط الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢

الدولة	كمية الاستهلاك بالمليون طن	عدد السكان مليون نسمة	متوسط استهلاك الفرد كيلو جرام
الصين	١١٣,٧	١٢٦٨	٩٠
روسيا	٧٢	٥١٢	١٣٦
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٣	٢٨٢	١١٥
الاتحاد الأوربى	٩٣	٦٥٤	١٤٠
الهند	١٠٨	١٠٠٥	١٠٧
ايران	١٠	٦٥	١٥٣
مصر	١٢,٤	٦٦	١٨٨

Source: www.Fao.org/es/ESC/en/20953.

وبذلك تحقق الخطة المقترحة:

زيادة فى إنتاج القمح فى الأراضى القديمة	١,٢٤ مليون طن
زيادة فى إنتاج القمح فى الأراضى الجديد	٠,٩١١ مليون طن
زيادة فى إنتاج القمح نتيجة تحسين الإنتاجية	٠,٧٣ مليون طن
تخفيض استهلاك القمح نتيجة خلط دقيق الذرة	١,٥ مليون طن
تخفيض استهلاك القمح نتيجة ترشيد الاستهلاك إلى المستويات الصحية	١,١٨٧ مليون طن
إجمالى ما تحققه هذه الخطة	
تخفيض حجم الفجوة	٥,٥٣٨ مليون طن
وبالتالى تخفيض واردات القمح	٥,٥٣٨ مليون طن

العائد على الاقتصاد القومى من تنفيذ الخطة المقترحة

١- تخفيض حجم واردات القمح بنحو ٥,٥٣٨ مليون طن فى السنة وهو ما يعادل حجم الفجوة المتوقعة عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

٢- تخفيض قيمة واردات القمح بنحو ٨٨٦ مليون دولار فى السنة.

٣- حماية الاقتصاد المصرى من مخاطر ارتفاع الأسعار العالمية ومخاطر تعريض الأمن الغذائى المصرى للخطر خاصة فى العلاقات الاقتصادية الدولية المتغيرة منذ بداية القرن الحادى والعشرين.

٤- تخفيض حجم دعم القمح نتيجة ترشيد الاستهلاك بنحو ١,١٨٧ مليون طن توفر ٨٠٤ مليون جنية فى حالة سعر صرف الدولار ٦ جنيها ونحو ٩٨٦ مليون جنية فى حالة ارتفاع سعر صرف الدولار إلى ٧ جنيهات.

٥- زيادة مساحة الأرض الزراعية ٤٢٠ ألف فدان فى الأراضى الجديدة لمشروع انتاج القمح.

٦- زيادة استخدام عنصر العمل البشرى بنحو ١٢١٨٠ ألف يوم عمل زراعى فى إنتاج القمح فى الأراضى الجديدة تعادل ٤١ ألف فرصة عمل مستديم إضافية بالأراضى الجديدة.

٧- تحقق الخطة المقترحة زيادة صافى الدخل الزراعى بنحو ١,٠١١ مليار جنية كما يلى:

- حقق فدان القمح صافى عائد ٩٧٢ جنيها وفدان البرسيم المستديم ١٢١١ جنيها عام ٢٠٠٢.
- زيادة صافى الدخل الزراعى نتيجة زيادة مساحة القمح فى الأراضى القديمة ٤٢٨ ألف فدان يعادل ٤١٦ مليون جنية.
- انخفاض صافى الدخل الزراعى نتيجة تخفيض مساحة البرسيم فى الأراضى القديمة ٤٢٨ ألف فدان تعادل ٥١٨ مليون جنية.
- زيادة صافى الدخل الزراعى نتيجة زيادة مساحة القمح فى الأراضى الجديدة ٤٢٠ ألف فدان تعادل ٤٠٨ مليون جنية.
- زيادة صافى الدخل الزراعى نتيجة زيادة إنتاجية الفدان بنحو ٠,٣ طن.

الزيادة فى صافى دخل الفدان = ٠,٣ × ٩٦٠ = ٢٨٨ جنيها.

الزيادة فى صافى الدخل الزراعى عند زيادة إنتاجية الفدان ٠٣ طن = ٢٨٨ × ٢,٤٥ = ٧٠٥ مليون جنية

- اجمالى الزيادة فى صافى الدخل الزراعى = ٤١٦ + ٤٠٨ + ٧٠٥ - ٥١٨ - ١٠١١ مليون جنية.

الملخص

تواجه مصر فجوة مستمرة بين إنتاج واستهلاك القمح بلغت ٦,٧ مليون طن تمثل ٧٨,٧٪ من حجم الاستهلاك عام ١٩٨١/١٩٨٠. ارتفعت إلى ٧,٩٪ مليون طن تمثل ٨٠,٤٪ من حجم الاستهلاك عام ١٩٨٧/١٩٨٦. ومنذ عام ١٩٨٨/١٩٨٧ اتجهت فجوة القمح إلى الانخفاض عاما بعد آخر حتى بلغت ٥,٧ مليون طن تمثل ٤٧٪ من حجم استهلاك القمح عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ وذلك نتيجة زيادة الإنتاج المحلى خلال تلك الفترة بمعدل أعلى من معدل نمو الاستهلاك المحلى من القمح.

ويكلف سد الفجوة نحو مليار دولار فى السنة قيمة واردات القمح المصرية. بالاضافة إلى تحمل ميزانية الدولة نحو ٢,٧٥ مليار جنيه فى السنة دعم القمح ودقيقه والخبز البلدى فى السنة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢.

وتتمثل مشكلة الدراسة فى الاعتماد المتزايد والمستمر على السوق العالمى فى سد الفجوة بين انتاج واستهلاك القمح بدرجة مرتفعة تعرض الأمن الغذائى المصرى للخطر خاصة فى العلاقات الدولية المتغيرة منذ بداية القرن الحادى والعشرين. وارتفاع تكلفة واردات القمح وارتفاع تكلفة الدعم نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية إلى الضعف فى بعض السنوات.

وتهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على سؤال هام فى الاقتصاد المصرى: هل يمكن سد فجوة القمح بالإمكانيات الاقتصادية المصرية ؟ واقتراح وتقييم الخطة المتكاملة لحل مشكلة القمح فى مصر.

ولقد وضح من تحليل جوانب فجوة القمح أن الإنتاج يتأثر بالمساحة المزروعة والإنتاجية الغذائية. وتتأثر المساحة المزروعة بالسعر المزرعى للقمح فى العام السابق. كما وضح أن زيادة استهلاك القمح نتيجة زيادة عدد السكان وانخفاض أسعار المستهلك للخبز نتيجة دعم القمح والدقيق والخبز. وتقترح الدراسة خطة متكاملة لمواجهة فجوة القمح فى مصر تعتمد على خمس محاور متكاملة. ويستند المحور الأول على إمكانية التوسع فى مساحة القمح فى الأراضى القديمة بالقدر الممكن اقتصاديا، اعتمادا على استجابة المزارعين بزيادة المساحة المزروعة قمحا عند زيادة السعر المزرعى لطن القمح فى العام السابق. وأوضحت النتائج أن رفع السعر المزرعى لطن القمح بنحو ١٠ جنيهات تؤدى إلى زيادة مساحة القمح فى العام الثانى بنحو ٢١,٢ ألف فدان. ولذا فإن رفع السعر المزرعى لطن القمح إلى معادل سعر استيراد طن القمح سيف بنحو ٩٦٠ جنيه تؤدى إلى زيادة مساحة القمح بنحو ٤٢٨ ألف فدان فى الأراضى القديمة تحقق زيادة فى الإنتاج الكلى للقمح بنحو ١,٢١ مليون طن عند متوسط إنتاجية الفدان ٢,٨٢٣ طن عام ٢٠٠٢

ويعتمد المحور الثانى على إمكانية التوسع فى مساحة القمح فى الأراضى الجديدة بالقدر الذى تتوفر له الموارد المائية من المحور الأول. حيث أن زيادة مساحة القمح فى المحور الأول تتم على حساب مساحة البرسيم. ومعدل استهلاك فدان البرسيم من المياه ضعف معدل استهلاك فدان القمح فى االأراضى القديمة. وبالتالى فان تحويل كمية المياه المتوفرة من المحور الأول إلى زراعة القمح

فى الأراضى الجديدة يمكن أن تكفى لزراعة نحو ٤٢٠ ألف فدان تحقق زيادة فى إنتاج القمح بنحو ٩١١ ألف طن عند متوسط إنتاجية فدان القمح فى الأراضى الجديدة ٢,١٧ طن عام ٢٠٠٢.

ويعتمد المحور الثالث على إمكانية زيادة إنتاجية فدان القمح حقق إنتاج فدان القمح على مستوى الجمهورية ٢,٧ طم عام ٢٠٠٢. وتوصلت البرامج البحثية بوزارة الزراعة إلى استنباط أصناف من القمح طويلة السنبلة تصل انتاجيتها إلى ٣ طن للفدان. واكثار تقاوى هذه الأصناف وتعميم زراعتها فى مساحة القمح الحالية وهى ٢,٤٥ مليون فدان ترفع انتاج القمح إلى ٧,٣ مليون طن. بينما الانتاج الحالى من نفس المساحة ٦,٦٢ مليون طن. أى أن هذا المحور يمكن أن يحقق زيادة فى الإنتاج الكلى للقمح ٠,٧٣ مليون طن من نفس المساحة الحالية.

ويركز المحور الرابع على الاستفادة من نجاح خلط دقسق الذرة الشامية بنسبة ٢٠٪ مع دقيق القمح فى صناعة الخبز البلدى. وتبلغ كمية القمح التى تستخدم فى صناعة الخبز لبلدى ٧,٥ مليون طن. وفى حالة اتمام عملية الخلط يمكن احلال ١,٥ مليون طن ذرة محل ١,٥ مليون طن قمح. وبالتالى يمكن تخفيض كمية واردات القمح بهذه الكمية سنويا.

ويركز المحور الخامس على ترشيد استهلاك القمح فى مصر ويصل معدل استهلاك الفرد فى مصر إلى ١٨٨ كيلو جرام وهو أعلى معدل استهلاك فردى فى العالم. ويرجع ذلك لسياسة دعم الخبز البلدى إلى الحد الذى يجد المستهلك أن أرخص مصدر للحصول على الطاقة الحرارية اليومية هو استهلاك الخبز البلدى. وقدرت الزيادة فى الاستهلاك الفردى للقمح فى السنة ١٧,٥ كيلو جرام. وترشيد استهلاك الفرد المصرى بالكميات الزائدة المستهلكه من القمح يمكن أن يوفر على الاقتصاد القومى استيراد نحو ١,١٨٧ مليون طن فى السنة.

وتحقق الخطة المقترحة تخفيض فجوة القمح بنحو ٥,٥٣٨ مليون طن فى السنة. وكانت نتيجة تقييم العائد على الاقتصاد القومى نتيجة تنفيذ الخطة المقترحة:

١- تخفيض حجم واردات القمح بنحو ٥,٥٣٨ مليون طن وهو ما يعادل حجم الفجوة المتوقعة عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وبالتالى تخفيض قيمة واردات القمح بنحو ٨٨٦ مليون دولار.

٢- حماية الاقتصاد القومى من مخاطر ارتفاع الأسعار العالمية ومخاطر التغيرات فى العلاقات الاقتصادية الدولية.

٣- تخفيض حجم دعم القمح نتيجة ترشيد الاستهلاك بنحو ١,٢ مليون طن توفر مليار جنيه بسعر صرف الدولار ٧ جنيهات.

٤- زيادة مساحة الأراضى الزراعية ٤٢٠ ألف فدان فى الأراضى الجديدة كمشروع لإنتاج القمح وزيادة فرص العمالة الزراعية بنحو ٤١ ألف فرصة عمل مستديمة لزراعة وخدمة تلك المساحة.

٥- تحقق الخطة المقترحة زيادة فى صافى الدخل الزراعى بنحو مليار جنيه فى السنة.

المراجع

أ) مراجع عربية

(١) إبراهيم سليمان (دكتور)- عثمان جاد (دكتور)- محمد جابر عامر (دكتور)- تسويق القمح المحلى فى ظل التحرر الاقتصادى فى مصر-المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى-المجلد السابع-العدد الثانى-سبتمبر ١٩٩٧.

(٢) أحمد جويلى (دكتور) السوق العالمية للقمح عام ٢٠٠٠- ندوة استراتيجية القمح ومستقبله فى مصر – أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ١٩-٢٠ سبتمبر ١٩٨٩.

(٣) أحمد قدرى مختار (دكتور) التجارة الخارجية لمحاصيل الحبوب الرئيسية والأمن الغذائى المصرى – المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى – المجلد العاشر – العدد الثانى – سبتمبر ٢٠٠٠.

(٤) السعيد عبد الحميد البسيونى (دكتور)- تقدير الفائض التسويقى وكميات الاتجار لأهم محاصيل الحبوب فى مصر – المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى – المجلد الثامن – العدد الثانى – سبتمبر ١٩٩٨.

(٥) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء – الكتاب الاحصائى السنوى – أعداد متفرقة.

(٦) سعد زغلول (دكتور)- جابر بسيونى (دكتور)- اقتصاديات محصول القمح بمصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية – المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى – المجلد الحادى عشر – العدد الثانى – سبتمبر ٢٠٠١.

(٧) عادل عيد (دكتور) التحليل القياسى لأهم العوامل الاقتصادية المحدده للفجوة القمحية فى مصر – المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى – المجلد العاشر – العدد الأول – سبتمبر ٢٠٠٠.

(٨) عبد السلام جمعة (دكتور)- دور البحث العلمى والتكنولوجيا فى تحسين محصول القمح فى مصر- المؤتمر السابع للاقتصاديين الزراعيين – القاهرة ٢٨-٢٩ يوليو ١٩٩٩.

(٩) فريال محمد البنا (دكتورة) وآخرون، دراسة اقتصادية لاستجابة عرض القمح فى مصر – المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى – المجلد العاشر – العدد الثانى – سبتمبر ٢٠٠٠.

(١٠) محمد يوسف سلطان (دكتور)- دراسة تحليلية لأهم العوامل المرتبطة بإنتاج القمح فى جمهورية مصر العربية – المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى – المجلد الثانى – العدد الثانى – سبتمبر ١٩٩٢.

(١١) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى – قطاع الشئون الاقتصادية – الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى – النشرة السنوية للاقتصاد الزراعى.

(١٢) وزارة التموين والتجارة الداخلية – سجلات إدارة الإحصاء.

ب) مراجع أجنبية

(13) Economic research service/USDA, Wheat Yearbook/WHS-2002.

(14) Food and Agriculture Organization (FAO): Trade Yearbook, various Issues.

(15) WWFAO. Org/es/ESC/en.